

كراسة شروط بوسيله المناقصه العامه
جلسة الاحد الموافق ٢٠٢٣/١/١٥
بالاداره العامة للشئون المالية والإدارية بدیوان عام محافظة بور سعيد
في تمام الساعة الثانية عشر ظهرا

عن عملية / صيانه عدد اربعه محطات طاقه نمسيه
اعلى مبانى الديوان العام (المبنى الغربى - مبنى مجمع المصايف - مبنى السكرتير العام)
ومبنى ديوان عام حى المناخ

رقم النسخه : ()
عدد الوراق ()

اسم المورد :

العنوان :

ثمن الكراسه (٢٩٩ جنية)

رجال التربية
٢٠٢٣/١٥/٢٩

مدير عام
الشئون المالية والإدارية

د/ نادية عبد السلام

١٥/٢٩

محافظة بور سعيد

ادارة المشروعات

الشروط والمواصفات الفنية لعملية صيانة عدد اربعة محطات طاقة شمسية اعلى مبانى الديوان العام(المبنى الغربى-مبني مجمع المصالح- مبني السكرتير العام) ومبني ديوان عام حى المناخ

اولاً المواصفات الفنية:-

م	مكان انشاء المحطة	القدرة ك وس	الفولت	الامبير لكل انفرتر	عدد الاسترنج لكل انفرتر	عدد الخلايا بكل استرنج- العدد الكلى للخلايا	بيانات الانفرتر (المذبذب)
١	اعلى مبني السكرتير العام	١٩,٧	٣٨٠	٤,٤	٤	١٩ خلية العدد الكلى للخلايا ٧٦ طراز AReco	قدرة ٢٠ ك وس طراز ABB عدد ١
٢	اعلى مبني مديرية الامن القديمة(الجناح الغربى)	٢٢,٩	٣٨٠	٦,١	٤	٢٢ خلية العدد الكلى للخلايا ٨٨ طراز Sotur	قدرة ٢٧,٦ ك وس طراز ABB عدد ١
٣	اعلى مبني مجمع المصالح	١٩,٧	٣٨٠	٣,٥	١٢	١٩ خلية العدد الكلى للخلايا ٧٦ طراز AReco Sotur	قدرة ٢٠ ك وس طراز ABB عدد ٢
٤	اعلى مبني ديوان حى المناخ	٦,٢٤	٣٨٠	٣,٢	١	٢٤ خلية العدد الكلى للخلايا ٢٤ طراز AReco	قدرة ٦,٨ ك وس طراز ABB عدد ١

وتشمل عملية الصيانة الاتى:-

١- الكشف عن كافة اجزاء المحطة الشمسية وفحص جميع التوازنات الشمسية من حيث الخدوش والاصدمات فحصا ظاهريا وكذلك الاطار الالوميتال من حيث الصدمات والتشوهدات والاجهادات الحادثة وصدق نهايات الاطراف لكل وحدة طاقة .

٢- اعادة ترتيب الاطراف اذا لزم الامر ومراجعة ربط نقط توصيل الارضى بجسم وحدات الطاقة الشمسية والتاكيد من عدم وجود صدا فى الدواير واللحامات .

٣- متابعة ومراجعة عملية نظافة وحدات الطاقة لبيان اى ملاحظات للعرض على لجنة الاشراف على عملية الصيانة ويتم غسيل اللوحات بمعرفة شركة الصيانة مرة واحدة شهريا.

٤- تغيير مايلزم من قطع غيار ماعدا القطع التي مازالت في فترة الضمان تقوم الشركة التي انشأت المحطة بتغييرهاو يتم عمل تقرير فنى بقطع الغيار المطلوب تغييرهاويعرض على لجنة الاشراف للتتوقيع عليه واتخاذ مايلزم من اجراءات للمحاسبة المالية حيث ان العملية لا تشتمل تغيير قطع الغيار .

٥- الفحص الظاهري لمذبذب التيار والتحقق من الكابلات الداخلة والخارجية وفحصها ظاهريا مع مراجعة التوصيلات الكهربائية والتاكد من سلامه جميع اجزاء الانفرتر وتنظيف كل المعدات الخاصة به ويتم العرض على لجنة الاشراف فى حال وجود اى ملاحظات مع اعادة ترسيط نهايات توصيل الكابلات بالانفرتر.

٦- التاكد من سلامه وحدات الحماية والشاشة للانفرتر والتاكد من عدم وجود اصوات غريبة من الانفرتر وعدم وجود سخونة عاليه .

٧- قياس التيار والجهد لكل استلرنج ومقارنه الجهد للتاكد من عدم تلف احد اللواح مع تسجيل قراءة خرج المحطة وتوضيح اى ملاحظات لللجنة الاشراف .

٨- صيانة صناديق التجميع واللوحات الكهربائية والكابلات وحوامل الكابلات وكذلك الصيانة الميكانيكية وتشمل مراجعة ربط جميع مسامير تثبيت الخلايا بالهيكل المعدني وفحص القواعد الخرسانية الخاصة بالهيكل المعدنية ومراجعة الهياكل المعدنية بالكامل وصنفته فى حال وجود صدأ ثم يرش باسبراي زنك .

٩- مراجعة قيم التيار المستمر الواصل للمذبذب.

١٠- يتم قياس درجة الحرارة والاشعاع الساقط عند لحظة معينة ومقارنتها بالمنحنى الخاص بالخلايا وهكذا يتم ملاحظة اى انخفاض فى كفاءة الخلايا.

ثانياً الشروط:-

١- الصيانة لمدة عام من تاريخ امر الاسناد وقابلة للتجديد سنويا لمدة ثلاثة سنوات بنفس الشروط بموافقة الطرفين.

٢- لابد من معاينة المحطات معاينة نافية للجهالة قبل التقدم للعملية و وضع السعر.

- ٣- المعاينة والصيانة خلال اوقات العمل الرسمية.
- ٤- لابد من وجود سابقة اعمال للشركة المتقدمة للصيانة وتكون متخصصة في مجال الطاقة الشمسية ولديها خبرة في هذا المجال.
- ٥- تتم المحاسبة على طبيعة الاعمال التي تمت بالفعل بالتنسيق مع لجنة الاشراف.
- ٦- تتلزم الشركة بالقيام بجميع اعمال الصيانة الدورية المطلوبة والزيارة تكون



نحو: الشروط الفنية

٢٠٢٣ / ١٥ / الموافق ١٩٦٥ تحدد يوماً مناسبة الثانية عشر ظهراً موعداً لغض المظاريف، إنقدمة عن عملية /

حياته بعد اربعه عاشر طلاق وذلك بالادارة المالية بالديوان العام للمحافظة

- اي اشطارات خاصة بمقدم العطاء يجب ان توضع مع المظروف الفني المقدم منه مع كافة المستندات المطلوبة بالبنود رقم (٣) من الشروط المالية مع ذكر ملاحظاته او تعديلاته او شروطه ويدونها في خطاب رفق العطاء .
يجب على مقدم العطاء تقديم برنامج زمني ويقر فيه بالالتزام به ومدة تنفيذ العملية الخاصة بهذا العطاء بعد اعتماده على المقاول تدبير كافة المواد الازمة لهذه العملية بمعرفته والمحافظة غير ملزمة قبله نحو تدبير هذه المواد او اعطاوه خطابات للحصول عليها من جهات اخرى .
تقديم العطاء يعتبر بمثابة اقرار من مقدمه بأنه عاين موقع العملية الخاصة بهذا العطاء بمعاينة تامة نافية لكل جهالة من كميات او اسعار او شروط وتعتبر كراسة والمواصفات والشروط العامة جزء لا يتجزء من التعاقد .
يجب على المقاول او الشركة الراسmi عليها العملية ان يستخدم «هندساً نقابياً له حتى يتحقق الاشراف على هذه العملية من قبل المقاول مع تقديم صورة قيد بنقابة المهندسين وعنوانه في بورسعيد
تحضع هذه العملية للشروط الفنية لوزارة الاسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة وتعديلاتها يكون للطرف الاول الحق في تعديل الاعمال موضوع التعاقد سواء في المواصفات الخاصة بالاعمال او الرسومات او اضافة اي اعمال غير واردة بجدول الفئات يحاسب عليها الطرف الثاني طبقاً للشروط العامة لوزارة الاسكان .
الكميات الواردة بجدول الفئات لهذه العملية كميات تقديرية قابلة للزيادة والعجز والتغيرة بما يتم تنفيذه على الطبيعة من كميات يتم المحاسبة على اساسها
يجب على مقدمي العطاء ان تتوافق في شأنهم شروط الكفاية الفنية وحسن السمعة وتعتبر هذه الشروط العامة جزء لا يتجزء من التعاقد يجب على المقاول ان ينهي جميع الاعمال الموكلة اليه تنفيذها بما في ذلك أي زيادات او تغيرات تصدر بها اوامر من المحافظة بمقتضى ما يكون مفولة لها من حقوق في العقد بحيث يكون كامل وصالح من جميع الوجوه للتسليم المؤقت وفي المواعيد المحددة له
يقر الطرف الثاني بتنفيذ جميع البنود الواردة بالعطاء طبقاً للشروط والمواصفات المرفقة والتي يكعون مجموعها هذا العرض ودفتر الكميات والفنات وحده واحده لا تتجاوز مع مراعاة كافة المواصفات الفنية للمشروع المعممه لوزارة الاسكان والتي يقر بها الطرف الثاني بعلمهها وموافق عليها .
العطاءات الغير مطابقة فنياً لا يلتفت اليها .
يجب على مقدم العطاء الالتزام بكافة الشروط الواردة بكراسة المناقصة وأى مخالفة لأى شرط من الشروط لن يلتفت الى العطاء

اقرداد

اقرئ أنا

يأْنَى اطَّلَعْتُ عَلَى هَذِهِ الشُّرُوطِ وَأَوَافَقْتُ عَلَى جَمِيعِ مَا حَادَ بِهَا وَالْقَرْمَ يَتَنَفَّذُهَا .

المقر بما فيه

القاویل /

العنوان /

البطاقة /



ثانياً: الشروط المالية

- تحدد يوم **٢٠٢٣ / ١١٥ الموافق** الساعة الثانية عشر ظهراً موعداً لفض المظاريف المتقدمة عن عملية / **حبيحة عدرا عمه عطاء العطاء** وذلك بالادارة المالية بالديوان العام للمحافظة
- يجب ان يرفق بكل عطاء تأمين ابتدائي قدره (**٣٥٠ جنية**) يسد باحدى وسائل الدفع الالكتروني أو بموجب خطاب ضمان بنكي ساري لمدة اربع شهور من تاريخ فض المظاريف الفنية وفي حالة الرسو يزداد التأمين الى ٥ % من جملة العطاء .
 - يجب تقديم العطاء في مظروفين احدهما فني والاخر مالي يقتصر المظروف المالي على مقاييس العطاء فقط (جدول الفنات) أما المظروف الفني فيجب ان يكون به كافة المستندات الخاصة بالشركة أو المقاول المتقدم لهذه العملية من سابقة خبرة في مثل هذه الاعمال وصورة البطاقة الضريبية . وصورة القيد بمصلحة الضرائب على المبيعات - والقيد بالاتحاد المصري للتشييد والبناء مجددة وسارية المدة وبباقي مستندات العطاء وكذا التأمين الابتدائي وأى إشتراطات خاصة بالمقاول .
 - يجب ان تكون العطاءات موقعة من اصحابها على نموذج العطاء وعلى جدول الفنات وترسل داخل مظروفين احدهما فني والاخر مالي ويكتب على المظروف اسم العملية وتاريخ الجلسة وترسل باسم السيد / مدير عام الشئون المالية والادارية ويجوز وضعها داخل الصندوق المخصوص بوضع العطاءات على ان تصل كافة العطاءات في موعد اقصاه يوم **٢٠٢٢ / الموافق /** الساعة الثانية عشر ظهراً .
 - يجب ان تكون مدة سريان العطاء لمدة ثلاثة شهور من تاريخ فض المظاريف ولا يمكن لقدم العطاء سحب عطاؤه الا بعد نتهاء هذه المدة .
 - يجب ان تكون قائمة الاسعار مورخة وموثقة من قدم العطاء ولا يجوز الكشط أو الشطب أو المحو في جدول الفنات ويجب ان تكتب الاسعار ارقاماً وحروفاً من قدم العطاء .
 - **مدة تنفيذ العملية** من تاريخ استلام الموقع
 - يجب ان تكون الاسعار الاعطاءات شاملة ضريبة القيمة المضافة وكذا كافة انواع الضرائب الأخرى والمصاريف وليس له الحق في المطالبه بأى مصاريف اضافية أو فروق اسعار خسائر مالية مهما كانت الظروف بعد تاريخ فض المظاريف .
 - يجب على الراسى عليه العملية سداد التأمين النهائي بواقع ٥ % من جملة العطاء الخاص به وذلك في خلال عشرة أيام من تاريخ إخطاره بقبول العطاء وفي حالة عدم السدد خلال هذه المدة تطبق عليه أحكام المادة () من القانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ الخاص بتنظيم المناقصات والمزادات .
 - إذا تأثر المتعاقد عن تنفيذ العملية المسندة اليه عن الميعاد المحدد فهوها تطبق عليه أحكام المادة () من القانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ طبقاً للأسس وبالنسبة وفي المدد التي تبينها اللائحة التنفيذية الخاصة بالغرامات .



ثانياً: الشروط المالية

- يفسخ هذا العقد طبقاً لما تنص عليه المواد ارقام (٥٠) و (٥١) من القانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ في هذا الشأن
- لا يصرف ختامي العمليه إلا بعد خصم ما قد يكون هناك من فرامات تأخير واقعة عليه أو خلافه لما ترأى للجانب الفني (الطرف الاول) وكذا بعد الانتهاء من العمل تماماً وتسلمه للطرف الاول أو مندوبه (جهاز الاشراف) بموجب محضر استلام إبتدائي .
- يراعى أن يتم وضع جدول الفنات في المظروف المالي ويكتب عليه تاريخ الجلسة ونوع العملية .
- أما المظروف الفني يتم وضع جميع المستندات والشروط والرسومات والبرنامج الزمني وكافة المستندات الفنية وما يترأى للمقاول من شروط خاصة أو تعديلات أو تحفظات على هذه العملية وكذا التأمين الابتدائي .
- تخضع هذه العملية لاحكام القانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات
- يتلزم المقاول بتنفيذ كافة القوانين والقرارات الصادرة ذات صلة بهذه العملية
- في حالة سداد التأمينات سواء كانت ابتدائية او نهائية بشيك يجب ان يكون مصدق عليه من البنك مقبول الدفع .
- يجب على مقدم العطاء الالتزام بكافة الشروط الواردة بكراسة المناقصة وأى خالفة لاشرط من الشروط لن يلتفت الى العطاء .

اقـ دار

/ اقراانا

بأنني اطلعت على هذه الشروط وأوافق على تجميع ما جاء بها والالتزام بتنفيذها .

المقر بما فيه

/ المقاول

/ العنوان

/ البطاقة

ديوان عام المحافظة
رة العامة للشئون المالية والإدارية
التعاقدات

إقرار

أقر أنا /

العنوان /

رقم التليفون /

أن التزم بالتسجيل في منظومة الفاتورة الالكترونية وفقاً
للمنشور العام رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢١ والمادة (٤٤) من
اللائحة التنفيذية لقانون الاجراءات الضريبية الموحد .

المقر بما فيه

ديوان عام المحافظة
ة العامة للشئون المالية والإدارية
التعاقدات

إقرار

أقر أنا /

العنوان /

رقم التليفون /

أن التزم بأن يكون نسبة المكون المصري لاتقل عن ٤٠ %
من الخامات المستخدمة في العملية وفقاً للقانون ١٨٢ لسنة
٢٠١٨ الخاص بتنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة

المقر بمافيـه

عقد نموذجي لتقديم خدمة

بصفتها المتعاقد وهي الجهة المعنية / المستفيد من

أولاً : ومقرها :
عملية :

ويمثلها قانونا في التوقيع على هذا بصفته :

(إذا كان هناك مفهوم لتوفيق هذا العقد تستكمل البيانات التالية)

بصفته / بصفتها الوظيفية بموجب التفويض الصادر

ويفوض عنه في التوقيع على هذا العقد (السيد / السيدة)

قرار رقم : الصادر في :

(طرف أول مشتري)

ثانياً :-
وشكلها القانوني : والمصنفة

بطاقة ضريبية :

سجل تجاري رقم :

فاكس رقم :

بريد الالكتروني :

ويمثلها (السيد / السيدة)

بصفتها / بصفتها :

بموجب بصفتها / صفتها المتعاقد معه :

(طرف ثاني باع)

تحميـلـ

حيث إن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على
تقديم خدمة
وذلك بعرض

وعلى ضوء الدراسة التحليلية والجدوى الاقتصادية ووفقا لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك واتمامه وفقا للشروط والمواصفات وأية متطلبات اخري وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات والعطاء / العرض المقدم منه والذي قبله الطرف الاول

وفي ضوء اعتماد السلطة المختصة المفهوم عنه بالقرار رقم الصادر في لإجراءات طرح العملية

رقم بتاريخ وفقا لاحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨

ولاحتئه التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها و الاعلان / الدعوة / طلب

عرض سعر وكراسة الشروط والمواصفات المنشورة على بوابة التعاقدات العامة بتاريخ

بشأن المناقصة العامة / المحدودة / المحلية / ذات المرحبيين ، الممارسة العامة / المحدودة / الاتفاق المباشر رقم

لسنة للتعاقد على

وفقا لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد وما اوصلت به لجنة البت في المناقصة / الممارسة / لجنة الاتفاق المباشر بمبلغ فقط وقدره

والذي تمت الترسية بناء عليه باعتباره (الأفضل شروطا والأقل سعرا / الذي تم ترجيحه بنظام النقاط) ومطابقة

للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوسيع اللجنة بتاريخ

وبعد أن اقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد اتفق على الآتي

البند الثاني عشر

بضمن الطرف الثاني ما ينشأ عن هذا العقد على الوجه الاكملي ، ويكون مسؤولاً عن أي ضرر قد يترتب او يظهر نتيجة إهماله او تقصيره او اى اخطاء ولا تعفي موافقة الطرف الاول من مسؤولية الطرف الثاني ، وإذا ظهر اي ضرر نتيجة لما تقدم فعلى الطرف الثاني باصلاحه على نفقته وإذا قصر في اجراء ذلك فللطرف الاول ان يجريه على نفقته وتحت مسؤوليته ويتعين على الطرف الثاني مراعاة كافة القوانين واللوائح والتعليمات والقواعد المعمول بها ذات الصلة بمحل التعاقد سواء كانت سابقة او لاحقة على ابرام العقد

البند الثالث عشر

اقر الطرف الثاني بحق الطرف الاول في ان يقوم بنفسه او بواسطة اي شخص او جهة يحددها الطرف الاول في المراجعة او التفتيش او التحقيق من مستوى تنفيذ الطرف الثاني للالتزاماته التعاقدية في اي وقت دون حاجة الى اخطار او اذن مسبق وفي حالة اكتشاف مخالفة الطرف الثاني للالتزاماته يحق للطرف الاول توقيع اي من الجزاءات المنصوص عليها في البند السابع والعشرون من هذا العقد

البند الرابع عشر

يلتزم الطرف الاول بان يسدد الكترونيا للطرف الثاني كل (شهر / ثلاثة اشهر / سنة /....) قيمة ما يستحقه عن الخدمات المؤداه فعليا خلال مدة لا تجاوز (٣٠) يوما حسب من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد وذلك على حسابه رقم بالبنك وفي حالة عدم وفاء الطرف الاول بالمبالغ المستحقة في المواعيد المحددة يلتزم بان يؤدي للطرف الثاني ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المطالبة عن فترة التأخير وفقا لسعر الانتeman والخصم المعلن من البنك المركزي وقت المحاسبة شريطة تقديم الطرف الثاني مستندات رسمية بالمبلغ المطلوب

البند الخامس عشر

للطرف الاول زيادة او نقص حجم التعاقد بما لا يجاوز (١٥ %) من كمية كل بند ذات الشروط والمواصفات والاسعار واتفاق الطرفان على اتباع الاجراءات التالية في حالة تعديل العقد

البند السادس عشر

جميع ما ينتج عن هذا العقد والذي قدمه الطرف الثاني لاجل تنفيذ التزاماته التعاقدية يعد من كمالا للطرف الاول بما في ذلك كافة الحقوق بتنوعها المختلفة ولا يحق للطرف الثاني استخدامه الا فيما له علاقة بتنفيذ التزاماته التعاقدية ويتحمل الطرف الثاني جميع الاثار المترتبة على الادعاءات الصادرة عن الاخرين بسبب تعديه على اي حق او امتياز او تصميم او علامة تجارية او غير ذلك من ادعاءات

البند السابع عشر

لا يجوز للطرف الثاني اثناء تنفيذ هذا العقد ان يقوم بتغيير من عهد اليهم ووافق عليهم الطرف الاول بتنفيذ بعض بنوده من الباطن دون موافقة الطرف الاول ويظل الطرف الثاني وحده مسؤولا عن اية افعال او اعمال او اخطاء في تنفيذ العقد ، كما يلتزم باطلاع من عهد اليهم بتنفيذ بعض بنود العملية من الباطن على ما يخصهم من شروط العقد

البند الثامن عشر

بصفته الوظيفية
مسؤولا عن ادارة هذا العقد

كلف الطرف الاول السيد / السيدة
بموجب القرار رقم الصادر في

البند التاسع عشر

الطرف الثاني عن اية مخالفات تقم لاحكام القوانين واللوائح او عن سلامة هذا العقد ولا يجوز له او الغير الرجوع
لي الطرف الاول بالتعويض عن اية اضرار تترتب نتيجة عدم سلامته او غير ذلك
يلتزم الطرف الثاني على نفقته باجراء ما يلزم لضمان تنفيذ التزاماته التعاقدية بشكل مستمر وبمعدلات الاداء المتفق
عليها

البند العشرون

اقر الطرف الثاني بأنه عاين موقع تنفيذ محل هذا العقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعا ، ومتفهم لظروف التنفيذ
ذات صلة وقبل المخاطر المتصلة بها وانه قبل تنفيذ التزاماته التعاقدية بهذا الموقع وبحالته الراهنة دون ان يحق له
الرجوع على الطرف الاول بالتعويض عن اية اضرار تترتب نتيجة عدم سلامته او عن تعرض الغير له او اي عيب خفي
او غير ذلك

البند الواحد والعشرون

اذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لاسباب خارجة عن ارادته يجوز للطرف الاول اعطاء
مهلة بما لا يجاوز من المدة الاصلية للتنفيذ دون توقيع مقابل تأخير ، وفي حالة تاخره لاسباب
راجعة اليه فيتوقع عليه مقابل تأخير يحسب من بداية المهلة وفقا للاتي :
ولا يخل توقيع مقابل التأخير بحق الطرف الاول في الرجوع على الطرف الثاني بكامل التعويض المستحق عما اصابه من
اضرار بسبب التأخير

البند الثاني والعشرون

يحظر على الطرف الثاني التنازل لغى عن العقد كليا او جزئيا

البند الثالث والعشرين

اقر الطرف الثاني عند توقيعه على هذا العقد بعدم صدور احكام نهائية ضده في احدى الجرائم المنصوص عليها في
الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، او في جرائم التهرب الضريبي او الجمركي

البند الرابع والعشرون

يلتزم الطرف الثاني والعاملين لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات او مستندات ايا كانت
طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعد افشائها للغير وذلك طوال مدة سريان العقد او بعد انتهاؤه او انسخه ،
ويعد الاخلاص بمبدأ السرية والخصوصية بمثابة اخلالا جسيما بشروط العقد دون الاخلاص باية عقوبة مقررة في هذا
ال شأن

البند الخامس والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التي تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها في
مواعيدها المحددة قانونيا

البند السادس والعشرون

اتفق الطرفان على بذل اقصى جهد للالتزام ببنود التعاقد طوال تنفيذه طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه
حسن النية ، وفي حالة حدوث خلاف بينهما اثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسئول ادارة العقد او ممثل الجهة الادارية
بحسب الاحوال خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته ، واتخاذ الاجراءات الآتية :-

١- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة
٢- قيام ادارة التعاقدات باعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم راي فني ومالى وقانوني للسلطة المختصة ، ويجوز
لها الاستعانة باستشاري متخصص للمساعدة في دراسة الخلاف وتقديم الرأي
٣- تسوية الخلاف الذى نشا بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرف في العقد ، و اذا ترتب على التسوية الودية
اي اعباء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات

وفي جميع الحالات يلتزم طرف التعاقد بالاستمرار في تنفيذ التزاماتها الناشئة عن هذا العقد

البند السابع والعشرون

، حالة اخلال الطرف الثاني باي شرط جوهرى من شروط التعاقد ، يحق للطرف الاول فسخ العقد او تنفيذه حساب طرف الثاني وفي الحالتين يكون التامين النهائى من حق الطرف الاول كما يكون له ان يخصم ما يستحقه وقيمة كل خسارة تلحق به من اي مبالغ مستحقة او تستحق للطرف الثاني لديه وفي حالة عدم كفايتها يحق للطرف الاول خصما من مستحقاته لدى اي جهة ادارية اخرى ايا كان سبب الاستحقاق ، دون حاجة الى اتخاذ اي اجراءات قضائية ، وذلك كله مع عدم الاحوال بحق الطرف الاول في الرجوع على الطرف الثاني قضائيا بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الادارى ، ولا يحق للطرف الثاني المطالبة باستيراد ما سبق سداده للطرف الاول كما يحق الطرف الاول توقيع الجزاءات المبينة بالجدول آلتالى على الطرف الثاني وذلك متى تحقق المخالفات قرير كل منها :-

الجزاء	المخالفة

البند الثامن والعشرون

يفسخ هذا العقد تلقائيا في الحالات الآتية :-

- ١- اذا تبين ان الطرف الثاني استعمل بنفسه او بواسطه غيره الش او التلاعب في تعامله مع الطرف الاول او في حصوله على العقد
- ٢- اذا تبين وجود تواطؤ او ممارسات احتيال او فساد او احتكار من قبل الطرف الثاني
- ٣- اذا افلس الطرف الثاني او عسر

البند التاسع والعشرون

يسري هذا العقد احكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر لقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد

البند الثلاثون

يتم تسوية المنازعات والخلافات التي تنشأ اثناء التنفيذ وفقا للطرق والشروط والاحكام المنصوص عليها في المادة (٩١)

من قانون تنظيم تعاقديات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ مع مراعاة ضرورة الحصول على موافقة الوزير المختص في حالة اللجوء الى التحكيم

(في حالة اللجوء الى تسوية النزاع قضائيا وكان المتعاقد معه شخصا اعتباريا خاصة يكون البند على النحو التالي)

تحتخص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في اي نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا العقد

(في حالة اللجوء الى تسوية النزاع قضائيا وكان المتعاقد معه شخصا اعتباريا عاما يكون البند على النحو التالي)

تحتخص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بالفصل في كافة المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ او تفسير هذا العقد

البند الحادى والثلاثون

بعد الطرف الاول تقيم دورى لاداء الطرف الثاني وعلى مدار تنفيذه للتزاماته التعاقدية ويتم توثيق هذا الاداء او لا باول وحتى انتهاء التعاقد ويلزم الطرف الاول بنشر هذا التقييم على بوابة التعاقدات العامة على ان يتضمن النشر بيانات الطرف الثاني ومستوى ادائه ومدى التزامه بشروط التعاقد وغيرها من بيانات ذات صلة بالتنفيذ ويحتفظ الطرف الاول باصل التقييم بملف العملية

البند الثاني والثلاثون

اقر الطرفان بان العنوان المبين قرين كلا منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما وان جميع المكاتب والمرسلات والاعلانات والاخطرات التي توجه او ترسل او تعلن او تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكل اثارها القانونية وفي حالة تغيير احد الطرفين لعنوانه يتغير عليه اخطر الطرف الاخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشر يوميا بخطاب مسجل بعلم الوصول والا اعتبرت مكاتبته ومرسلته واعلاناته واحطراته على العنوان صحيحا ومنتجة لكافة اثارها القانونية

البند الثالث والثلاثون

تحرر هذا العقد من اصل واربع نسخ سلمت احداها الى الطرف الثاني واحتفظ الطرف الاول بالاصل والنسخ الاخرى للعمل بمقتضها عند اللزوم

الطرف الثاني

الاسم :

الصفة :

التوقيع :

التاريخ :

الطرف الأول

الاسم :

الصفة :

التوقيع :

التاريخ :